

**دور "الدولة" في التجارب التنموية الآسيوية
مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي
ومنظومة الابتكار**

محمد عبد الشفيق عيسى

أستاذ في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

mohamed_inp@yahoo.com



أولاً: دور الدولة في التجارب الآسيوية: تحليل عام في الإطار التاريخي

مقدمة

١ - يمكن القول إن الدول النامية الحديثة التصنيع في شرق آسيا (NICS) حققت إنجازها الإنمائي الرئيسي، القائم على الصناعات الموجهة نحو التصدير، استناداً إلى سياسة عامة، للصناعة والتجارة، معتمدة بصفة أساسية على تدخل الدولة، بدرجات متفاوتة، في الحياة الاقتصادية، وعلى تسهيلات تجارية موسّعة من قبل الولايات المتحدة.

وقد طبّقت دول شرق آسيا، ممثلة بصفة خاصة في كوريا الجنوبية وتايوان (مع وعي الوضع الخاص للصين) نوعاً من «الاقتصاد الموجّه» عن طريق فرض الانضباط على قوى السوق والقطاع الخاص، باتجاه بناء قطاع صناعي موجّه نحو التصدير، مع ميل إلى التعميق الصناعي والتكنولوجي عبر الزمن، وتطبيق سياسة «احتجاز السوق المحلية» في قطاعات معينة للإحلال محل الواردات.

وكان نشاط الشركات الكبرى ذات الطابع العائلي في كوريا الجنوبية، المسماة بـ «الشايبول» (Chaebol) تحت إشراف ومراقبة الحكومة، وخاصة في ظلّ رئاسة بارك شونغ في السبعينيات، مثلاً نموذجياً لما نقصده.

وعامةً، يمكن القول إن الإنجاز الاقتصادي الشرق آسيوي منذ منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات، بصورة عامة، وهو ما وصفه البنك الدولي في كتاب شهير بالمعجزة، ارتبط ببعدين:

البعد الأول هو الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي، الذي استلهم إلى حدّ كبير معالم المثال الياباني في ما يسمّى «اليابنة» (Japanisation)، وتمّ التعبير النظري عن ذلك في ما يسمّى مفهوم «الدولة التنموية».

وأما البعد الثاني، فيتمثل في العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وفق المنظور الذي طوّره عدد من دارسي أمريكا اللاتينية باسم «التبعية».

لم تكن «الدولة التنموية» والعلاقة الخاصة أو «التبعية» متعارضتين تعارضاً تاماً، بمثل ما أنهما لم تكونا متطابقتين تطابقاً تاماً. وفي إطار هذه الوضعية ذات الوجهين، تحقق الإنجاز الآسيوي، أو «المعجزة الآسيوية».

٢ - في ضوء ما سبق يمكن تفسير «الإنجاز - المعجزة» بعاملين، هما: الدور الفعال للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيّرات العالمية، إذ بينما قدم صانعو سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قراءة خاصة لتجربة النمو الشرق آسيوي اعتماداً على رفع «قوى السوق» إلى مرتبة القوة الدافعة الوحيدة تقريباً للنمو الاقتصادي، فإن قراءة أخرى أكثر دقة

للتجربة تقود إلى نتيجة مختلفة؛ وهي أن تدخل الدولة، أو بتعبير أدق: الدور الفعّال للدولة، وطريقة التعامل مع المتغيّرات العالمية، شكّلت القوة الدافعة الرئيسية للنمو الاقتصادي في شرق آسيا، وهو ما سنتناوله في البندين التاليين ١ و ٢^(١).

١ - الدور الفعّال للدولة

نركّز على تحليل دور الدولة، من خلال نقاط متسلسلة، بالتطبيق على كوريا الجنوبية وتايوان بصفة خاصة:

أ - تدخل الدولة، أو «توجيه الاقتصاد»

كما أشرنا، ليس تدخل الدولة في حدّ ذاته ما يفسر الإنجاز الآسيوي في ميدان التصنيع والتنمية، ولكنه، بالدقة، التدخل «الفعّال»، الذي - كما يقول ريس جنكينز في إحدى دراساته المهمة^(٢) - سمح بتبني سياسة صناعية محددة تتميز بأربع سمات رئيسية، هي: المرونة، والانتقائية، والتناسق، والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلاً من مجرد الضبط أو التوجيه.

وتتمثل «المرونة» في الرغبة، والمقدرة على تغيير السياسات إذا ثبت عدم جدواها، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض مشروعات الصناعة الثقيلة في كوريا في أوائل الثمانينات.

أما «الانتقائية»، فتتمثل في توجيه الحوافز الحكومية بطريقة «تمييزية» بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، بحسب المعايير التي تضعها الدولة. وأهم هذه الحوافز ما يتعلق، من جهة أولى، بالحماية التجارية، الجمركية وغير الجمركية، للإنتاج المحلي من السلع المماثلة للواردات، ومن جهة ثانية بتوفير الائتمان المتاح من القروض الأجنبية، بأسعار فائدة منخفضة نسبياً، للقطاعات والأنشطة المرغوب فيها دون غيرها.

وأما «التناسق»، فقد تحقق من خلال «توافق عام» حول أهداف السياسة الصناعية، بما يحقق التجانس بين السياسات المتّبعة، ويوفر الانسجام بين كافة «الأطراف الفاعلة» في الميدانين الاقتصادي والصناعي. ومن أهم المقومّات التي وفرت هذا التناسق إقامة كيان مركزي أُنيطت به مهمة التخطيط للتنمية والتصنيع في كلّ من كوريا وتايوان.

(١) انظر: محمد عبد الشفيق عيسى، «عولمة الاقتصاد في شرق آسيا»، في: آسيا والعولمة، تحرير محمد السيد سليم والسيد عابدين (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٣)، ص ٤٥-٦٩.

(٢) Rhys Jenkins, «The Political Economy of Industrialization: A Comparison of Latin American and East Asian Newly Industrializing Countries.» *Development and Change*, vol. 24 (1991), pp. 197-233.

ثم يأتي «تركيز الدولة على تعزيز التطور» قبل ممارسة «الضبط».. استناداً بصفة خاصة إلى السيطرة على الجهاز المصرفي. ونلاحظ هنا، بالنسبة إلى كوريا الجنوبية، أن الدولة تملك غالبية رأس المال في جميع المصارف الرئيسية حتى مطلع الثمانينيات، واستطاعت عن هذه الطريق أن تسيطر على أكثر من ثلثي الموارد القابلة للاستثمار. وبالنسبة إلى تايوان، فإن الدولة كانت تملك معظم المصارف الرئيسية، واستطاعت من ثم أن تسيطر على النظام المالي ككل^(٣).

ب - المتطلب الأولي الرئيس لحدوث التدخل الفعال

يتمثل هذا المتطلب في «قوة الدولة» بإزاء الجماعات الاجتماعية المختلفة، أو بتعبير آخر: الاستقلالية النسبية للدولة. وينصرف مفهوم «الاستقلالية النسبية للدولة» - بحسب ريس جنكينز - إلى «قدرة الدولة» على اتباع سياسات تصبّ في مصلحة القطاع الخاص ككل، حتى وإن كانت تتعارض مع مصالح شرائح بعينها من هذا القطاع. وهذه القدرة تتصف بالنسبية، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تتصرف بما يناقض المصالح الطويلة الأجل للمجموعة الاجتماعية المسيطرة في مجملها^(٤).

ج - متطلبات مترتبة على ما سبق

أهمّ هذه المتطلبات إعادة بناء جهاز الدولة، ليتوافق مع المهمة التنموية في ميدان التصنيع بصفة خاصة. وتقوم «إعادة البناء» على الأسس الآتية:

(١) بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة.

(٢) توفير حدّ أدنى معيّن من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة، ابتداء من إنشاء جهاز مركزي ضابط على غرار «مجلس التخطيط الاقتصادي» (Economic Planning Board) (EPB) في كوريا الجنوبية، ومجلس التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية (CIECD) في تايوان.

(٣) توفير حدّ أدنى من استقلالية جهاز الدولة في مواجهة المجتمع السياسي، بدءاً من نزع «التسييس» عن الجهاز الحكومي، ويترتب على ذلك: عدم ربط الجهاز الحكومي باعتبارات التشكيلة الحزبية أو السياسية القائمة، سواء في تكوينه العضوي أو في توجّهات النشاط.

(٤) توفير الأدوات اللازمة لقيام الدولة بدورها. ويتمثل ذلك، كما أشرنا، في السيطرة على النظام المصرفي كمدخل حاكم إلى تمويل التنمية والتصنيع، وخاصة من قناة الاقتراض الأجنبي.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

وفي جمهورية كوريا، على وجه التحديد، تحكّمت الدولة تماماً في عملية استقبال القروض الأجنبية (. . .) وهذه إما أنها قروض مقدمة للحكومة الكورية نفسها، وإما أنها مقدمة للقطاع الخاص، ولكنها مضمونة السداد من جانب الحكومة الكورية؛ وفي الحالتين تقبض الدولة الكورية على القروض الأجنبية، منذ لحظة وصولها إلى «المصب» داخل البلد، ثم تقبض عليها مرة أخرى حال إعادة تدفقها إلى المستثمرين الكبار الخواص من «المنع» المحلي. . . . وبعبارة أخرى، فإن الدولة الكورية وحدها تصبح هي الضامن لمقدرة الشركات الخاصة للوصول إلى القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية^(٥).

د - «الالتزام السياسي» بقضية التنمية

على حدّ تعبير جنكينز، فإن الاستقلالية النسبية العالية للدولة، والتشكيل الداخلي المناسب لجهاز الدولة، وتدخل الدولة الفعّال في الحياة الاقتصادية - إن هذه جميعاً تمثل ما يمكن أن نعتبره «الشرط الضروري» للنمو الصناعي السريع، ولكنه ليس شرطاً كافياً، إذ يضاف إليه: التزام قوي من جانب الدولة بالإنماء الاقتصادي^(٦)، باعتباره «رسالة مقدّسة» يتعيّن الوفاء بها. وهذا ما حدث في كلٍّ من كوريا وتايوان إلى حدّ بعيد.

فقد كان هذا الالتزام بمثابة «تعهد تعاقدي ضمّني»، داخل صيغة معيّنة للتحالف أو «الشراكة» بين الدولة والقطاع الخاص (State-Capital Alliance). وفي هذه الصيغة، كانت الدولة هي الأقوى، بقدرتها على أن تقرّر التوجّهات الرئيسة التي ينبغي أن يسير عليها القطاع الخاص، وعلى أن تحمل هذا القطاع على تنفيذها، بكل ما تملك من أدوات، ابتداء من احتكار مرفق التمويل، وانتهاء بالإرغام العيني المجسّد، الذي يصل إلى حدّ سجن المخالفين.

إن النتيجة الرئيسة المستخلصة من ذلك هي أن التنمية، بل مجرد «النمو»، لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة تقليدية للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، وتتحول الدولة، من خلالها، إلى مجرد ميسّر (Facilitator) تتولى استكشاف رغبات رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وتبادر بتبليتها بدءاً من تيسير إجراءات «الدخول» إلى سوق الاستثمار، وانتهاء بسخاء الإعفاءات الضريبية، سواء على أساس «زمّني» أو على أساس «نوعي»، وهو ما رأيناه في الحالة المصرية عبر تجربتها التاريخية مع الاستثمار الأجنبي: الإعفاء الضريبي لمدد معيّنة في القانون الرقم ٨ لعام ١٩٩٨، والإعفاء من ضرائب معيّنة - هي الضرائب غير المباشرة - في مشروع المناطق الاقتصادية الخاصة مؤخراً.

(٥) محمد عبد الشفيق عيسى، «دور الموارد الأجنبية في التجربة الائتمانية الكورية»، ورقة قدّمت إلى: النموذج الكوري للتنمية: المؤتمر السنوي الأول لمركز الدراسات الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٦)، ص ٥٤٣.

Jenkins, Ibid., p. 214.

(٦)

هـ - «الدولة التنموية»

خلاصة النقاط السابقة أن الدولة في النموذج الشرق آسيوي، وفق المثال الكوري - التايواني، هي دولة ملتزمة بقضية التنمية، باعتبار أن الإنجاز الاقتصادي يمثل قاعدة «الشرعية السياسية» للنظام السياسي القائم.

ويتحدّد مركز الوظيفة التنموية للدولة في ما يمكن أن يطلق عليه، بتعبير معيّن «السيطرة على شروط التراكم - تراكم رأس المال». ويندرج ضمن ذلك، ما يلي:

تحويل الفائض الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة، أو من الريف إلى المدينة. وتحقق هذا من خلال سياسة «التسليم الإجباري لمحاصيل الحبوب» بأسعار منخفضة من المزارعين الذين تملّكوا الأرض بمقتضى الإصلاح الزراعي في كلٍّ من كوريا وتايوان، وهو الإصلاح الذي فرض نفسه على جدول أعمال التغيير الاقتصادي - الاجتماعي بعد هزيمة اليابانين في الحرب العالمية الثانية، وانتهاء احتلالهم للبلدين بما كان يمثله هذا الاحتلال من ثقل اقتصادي.

ممارسة السيطرة على عنصر العمل، وخاصة من خلال تحديد مستويات الأجور والعناصر غير الأجرية من تكلفة العمل، وتقييد حق التنظيم النقابي، ومنع الإضرابات العمالية. وقد أدت هذه السيطرة إلى ارتفاع نصيب عوائد «التملك» مقابل «عوائد العمل».

التأثير في مستويات الربحية «التفاضلية» بين الأنشطة الاقتصادية، لصالح التصنيع والتصدير، عبر الزمن، من خلال سياسة ذات طابع «انتقائي» في مجالين: الحماية التجارية للإنتاج المحلي، وتخصيص الائتمان «الرخيص».

٢ - طريقة التعامل مع المتغيّرات الدولية في كوريا وتايوان

تختلف الآراء بشأن هذه الطريقة، وبشأن محصلتها، وأهمها رأيان متقابلان: الرأي الأول أن الإنجاز المحقّق في البلدين الآسيويين المذكورين، يمثل نوعاً من «التنمية التابعة» في إطار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الجديد، وأنه لم يحقق التماسك والتكامل لهيكل الإنتاج المحلي بما يرسّخ الاعتماد النسبي على الذات، ولم يرق بالتطور التكنولوجي والصناعي إلى المستوى الكفيل بالفكك من إفسار الوضعية «الهامشية» في النظام الاقتصادي العالمي... ويستند هذا الرأي إلى موقع بلدان الشرق الأقصى الآسيوية في الوضع العالمي، في مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، مع التسليم بـ «الذكاء» الذي اتسم به سلوك النظام الحاكم في كلٍّ من كوريا وتايوان، لتحقيق أقصى استفادة محلية ممكنة من العلاقة «الخاصة» مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يعظّم الدور الإنمائي للعامل المحلي، ممثلاً في جهاز الدولة وقيادتها السياسية وأجهزتها البيروقراطية.

أما الرأي الثاني، فيؤكّد أن كلاً من كوريا وتايوان نجحتا في خلق هيكل اقتصادي مترابط إلى حدّ كبير، ويحمل عدداً لا بأس به من خصائص «الاقتصاد الذاتي المتمركز»،

وأنهما قطعنا شوطاً على طريق اللحاق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة من أجل تحقيق «التنمية المستقلة»، لا التنمية التابعة^(٧).

والحق أنه ما من شك في أن النموذج الكوري - التايواني قد حقق إنجازاً باهراً، ربما يرقى إلى مرتبة التطور الاستثنائي ضمن العالم الثالث السابق، وأنه يعتبر بمثابة نموذج للتطور الارتقائي في «الأطراف المندمجة» في المنظومة الصناعية العالمية القائمة، كمقابل للأطراف المهمشة التي تمثل جلّ العالم الثالث السابق^(٨).

٣ - من «المعجزة» إلى الأزمة

لئن كان ما يشبه المعجزة قد تحقق من خلال الدور الفعّال للدولة في المجال الاقتصادي، وطريقة التعامل مع المتغيّرات الدولية، فإن الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي انفجرت في منتصف العام ١٩٩٧، وضربت أهم نماذج «الجيل الأول» (كوريا)، وأهم بلدان الجيل الثاني (تايلندا وإندونيسيا وماليزيا)، ومست مسأً خفيفاً «الدولتين القارتين» (الصين والهند)، ممثليّ الجيل الثالث، حدثت حينما تغلّغت أفكار أو مذهب «الليبرالية الجديدة» في عملية صنع السياسة العامة من جانب أول - وحينما تبلورت هيكلية «النظام الدولي الجديد» من جانب ثانٍ، على قاعدة «القوة العظمى الوحيدة» (Lonely Super Power)، لتقلّص من هامش المناورة الذي كان متاحاً في ظلّ «القطبية الثنائية» ومرحلة الحرب الباردة. ويمكن القول إن «الانفتاح غير المشروط» تقريباً، الذي حدث في المرحلة التالية لازدهار «الدولة التنموية» هو بداية الطريق إلى «الأزمة»، ولناخذ هنا مثلاً من كوريا. ويمكن التعبير عن هذا الانفتاح غير المشروط بمصطلح «اللبلة».

● اللبلة في كوريا

نبدأ باقتباس الفقرة التالية لبعض الباحثين الكوريين:

«... مع توقع توسع العولمة في المرحلة القادمة، فإن اللبلة الاقتصادية المحلية سوف تكتسب قوة دفع جديدة. ونتيجة لذلك، فإن الإدارة الاقتصادية القائمة على التوجيه المباشر من خلال السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية، سوف تفقد فاعليتها، وتصبح غير متسقة مع الفلسفة العامة الليبرالية الاقتصادية»^(٩).

وبالفعل، يبدو أن مسيرة التطور الاقتصادي المعاصر لكوريا الجنوبية تعكس هذا التحول

(٧) صلاح العمروسي، «المعجزة الآسيوية وقضايا الاقتصاد السياسي للتنمية: الدروس المستفادة»، ورقة خلفية في إطار دراسة «مستقبل الجنوب ١٩٩٩»، مشروع مصر ٢٠٢٠، ص ١٣.

(٨) سمير أمين، «الإطار الفكري لدراسة مستقبل الجنوب في عالم متغير»، مركز البحوث العربية (١٩٩٩).

(٩) Sung Hee Jwa and In-Gyukim, «Globalization and Domestic Adjustments in Korea», Korea Development Institute, 10/3/1997, p. 2.

الجوهري في السياسة، وذلك عبر المراحل الثلاث للتطور الاقتصادي الكوري حتى منتصف التسعينيات، التي يمكن استعادتها كما يلي:

- مرحلة النمو المدفوع بالصادرات من المنتجات الكثيفة العمالة أو الصناعات «الخفيفة»، وخاصة المنسوجات وبعض الأجهزة الكهربائية (في الفترة (١٩٦١ - ١٩٧٢)).

- مرحلة التعميق الصناعي من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة (الكيميائيات - الصلب - بناء السفن) في الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩)، مع إعادة هيكلة التوجّه التصديري وفقاً لذلك، رغم ما تبع ذلك من عقبات هددت استقرار النمو الاقتصادي، وأدت إلى القبول باتباع وصفة «التكيف الهيكلي» أو «التثبيت» من صندوق النقد الدولي في مطلع الثمانينيات.

- مرحلة «التثبيت» واستعادة النمو والبرلة (١٩٨٠ - ١٩٩٥)، وفي ذلك يقول اقتصاديان كوريان: «نظراً إلى الفوائض التي حققتها كوريا في تجارتها الخارجية، فإنه لم يعد في وسعها أن تلتزم معاملة خاصة وتفضيلية في السوق الدولية. وكان على الحكومة من ثم أن تفتح سوقها المحلية أكثر من ذي قبل. وتأكيداً لذلك، ارتفع نصيب المنتجات المستوردة بنظام «الموافقة الآلية» من إجمالي الواردات من ٦٨,٩ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى ٩٦,٣ بالمئة في العام ١٩٩٠. كما هبط المعدل الوسطي للتعريف الجمركية من ٢٤,٩ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى ١١,٤ بالمئة في العام ١٩٩٠. ويقدر الاقتصاديون أن المستوى الكلي للبرلة قد زاد من ٧٨,٧ بالمئة إلى ٨٧,٦ بالمئة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠»^(١٠).

ويمضي الباحثان المذكوران، فيقولان عن الفترة بعد العام ١٩٩٥: «مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فإنه من المتوقع أن يتم فتح «حساب رأس المال» في ميزان المدفوعات بصفة كلية إلى المستوى المماثل في الدول الصناعية أعضاء «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسواق المال والبورصات سوف يعاد تنظيمها بما يستبعد التوجيه الحكومي، كما سوف يتم «تعويم» العملة المحلية الكورية (الوون (WON)) بشكل حرّ، وذلك مع اكتمال اندماج الاقتصاد الكوري في الاقتصادات الأخرى»^(١١).

ومن هذه النقطة الأخيرة، يتم الوصول إلى البعد الجوهري في تحول السياسات الاقتصادية بالقول: «إن الدلالة المباشرة لهذا التغيير في عملية صنع السياسة الاقتصادية الكلية هي أن ما يسمّى «السياسة المحلية» لن تنصرف فقط إلى الشواغل المحلية، بل يتعيّن عليها أن تعطي عناية كافية إلى الانعكاسات المحتملة من، وعلى، الاقتصادات الأجنبية الرئيسة. . . وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لم يعد من المضمون استقلالية السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في إطار الاقتصاد المفتوح»^(١٢).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢١ - ٢٢.

الجدول الرقم (١) لبرلة التدفقات الرأسمالية في الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

١٩٩٩ - ١٩٩٨	١٩٩٧ - ١٩٩٥	العام ١٩٩٥	قبل العام ١٩٩٥	نوع الاستثمار
	تحرير كامل	تحرير جزئي	الخضوع للموافقة	الاستثمار الأجنبي المباشر
	٢٠ بالمئة، ثم أزيل السقف على الاستثمار اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦	١٥ بالمئة	١٢ بالمئة من إصدارات الأسهم والسندات	الاستثمارات الأجنبية في البورصة (من غير المقيمين)
	حررت اعتباراً من نيسان/ أبريل ١٩٩٦	قيود محدودة	قيود	الاستثمارات في البورصات الأجنبية من جانب المواطنين الكوريين
حررت عام ١٩٩٨		تحرير جزئي	قيود	الاحتفاظ بودائع خارجية: (أ) الشركات الكورية
	حررت في العام ١٩٩٦	تحرير جزئي	قيود	(ب) استثمارات مؤسسية (رسمية)
حررت عام ١٩٩٨		مسموح، ولكن بقيود مشددة للغاية	غير مسموح	(ج) أفراد
تحرير كامل	تحرير كامل للسندات المصدرة بالعملة المحلية (الوون)	تحرير جزئي	غير مسموح	إصدار سندات محلية بواسطة الأجانب (غير المقيمين)
تحرير كامل	تحرير السندات المرتبطة بالمشاركة في رأسمال الشركات	تخفيف القيود	مسموح جزئياً	إصدار السندات في الخارج بواسطة المواطنين الكوريين (المقيمين)
تحرير كامل	تحرير كامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقيود جزئية للآخرين	مسموح في حدود معينة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين الأجانب	غير مسموح	القروض التجارية

Ministry of Finance and Economy (Seoul).

المصدر :

ومن الواضح من بيانات الجدول الرقم (١) أن «لبرلة» التدفقات الرأسمالية عامة، والاستثمارية خاصة (أو «تحريرها»)، قد تحققت في النصف الثاني من التسعينيات - وهو ما يؤكد توافقها مع نذر الأزمة في النصف الثاني من العام ١٩٩٧ - وإن لم يكن التوافق قريباً على علاقة السببية المباشرة بين اللبرلة والأزمة، إلا أنه من الممكن القول على أية حال إن اللبرلة حدثت على خلفية الأزمة التي تبقى رغم ذلك أكثر تعقيداً.

٤ - ما بعد الأزمة: أنماط التعامل مع العولمة

كانت الأزمة الاقتصادية الآسيوية (١٩٩٧- . . .) نقطة فاصلة في طريقة التعامل الآسيوية مع العولمة . . . وإن لم تمثل انقلاباً جذرياً في جوهر السياسة الاقتصادية وطريقة صنعها . . . وبذلك يتحدّد التغيّر والاستمرارية في السياق التاريخي لذلك التعامل^(١٣). وهذا ما سنتناوله في ما يلي بتركيز خاص على كوريا الجنوبية.

تتمثل أهم خصائص التعامل الكوري مع العولمة، وما يتصل بها من أبعاد اقتصادية واستراتيجية كبرى منذ بداية التسعينيات، في ما يلي:

أ - بناء «فواعل» كبرى نسبياً في عالم العولمة، ونقصد هنا الشركات العابرة الجنسيات من أصل كوري، على غرار الشركات العملاقة من أصول أمريكية وأوروبية ويابانية (ومن بين قائمة الخمسمئة شركة الكبرى التي نشرتها مجلة فورشن عن العام ١٩٩٧ وجدت ١٢ شركة مقارها في كوريا، ويدخل بعضها بلا شك في تعريف الشركة العابرة الجنسيات، مثل إل. جي. ودايو . . .)^(١٤).

ب - تخفيف دور الدولة في مواجهة رأس المال الخاص الكبير (الشايبول). ومن المهم هنا أن نشير إلى نموذج العلاقة بين الدولة ورأس المال، الذي بني في حقبة «الدفعة الإنمائية» في عقدي الستينيات والسبعينيات، وخاصة خلال فترة حكم الرئيس بارك شونغ (١٩٧٠ - ١٩٧٩). وقد قام هذا النموذج - كما أشرنا - على تحكّم الدولة في تقرير أولويات السياسة الاقتصادية في أبعاد: الإنتاج - الاستثمار - التمويل - التشغيل - التجارة . . . الخ، وخاصة من حيث تقديم الائتمان بالعملة الأجنبية، والتوجه التصديري، والتعميق الصناعي. وقد لحق هذا النموذج تغيّر رئيس منذ مطلع الثمانينيات، بتزايد دور الشركات الكبرى في مواجهة الدولة، وانعكس هذا في مضمون السياسة الاقتصادية، وفي طريقة صنعها.

فمن حيث مضمون السياسة الاقتصادية، أُرسى أساس التحوّل إلى المزيد من «البلبرلة» في مجالاتها الثلاثة:

- التجارة.

- التدفقات النقدية المالية.

- الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة.

(١) وفي ما يتعلق بلبرلة التجارة، فقد تم تخفيف القيود على الاستيراد تدريجياً، سواء

(١٣) انظر: Joseph E. Stiglitz and Shahid Yusuf, eds., *Rethinking the East Asian Miracle* (New York: World Bank, 2001).

(١٤) إسماعيل صبري عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة، أوراق مصر؛ ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩)، ص ٨٢.

من حيث الضوابط التعريفية وغير التعريفية، وجرى التوسع في «تحرير» التجارة لتشمل ليس فقط السلع التكنولوجية (من آلات ومعدات ومستلزمات للإنتاج)، ولكن أيضاً السلع الموجهة إلى الاستخدام النهائي، وخاصة الاستهلاكي.

(٢) أما في ما يتعلق ببلرلة تدفقات الأموال من مصادر أجنبية، وخاصة للتعامل في أسواق المال، فقد أزيلت القيود - تدريجياً - على دخول وخروج الأموال للتعامل في البورصات، من المقيمين وغير المقيمين، سواء منها التدفقات الداخلة (Inflows) أو التدفقات الخارجة (Outflows)^(١٥)، وتم إيضاح ذلك في الجدول الرقم (١).

(٣) وأما من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيتضح من الجدول المذكور، مدى التغيير في سياسات إرسال واستقبال هذه الاستثمارات، أي الدخل والخروج، باتجاه إزالة القيود على حركة الاستثمار، وتوزيعه على الأنشطة القطاعية، وتحويل أصل رأس المال والأرباح... الخ.

وقد ترافق التغيير في مضمون السياسة الاقتصادية، على النحو السابق، في المجالات الثلاثة للبرلة الاقتصادية الدولية، مع تغيير في طريقة صنعها، وذلك بتعاطم الدور الذي قررت أن تؤديه (الشايبول)، وخاصة بفعل «فطام» هذه الشركات من حضانة الدولة، وتحويلها من متأثر بالسياسة العامة إلى مؤثر فيها، وخروجها إلى الساحة العالمية فاعلاً مستقلاً إلى حد كبير، بل متحالفاً مع الشركات الدولية العملاقة ذات الجنسيات الأمريكية والأوروبية واليابانية، كما أشرنا... وفي كل ذلك ما يجعل قبضة الدولة الكورية تتراخي إلى حد كبير في مواجهتها، في مقابل نشوء علاقات لـ «التألف العابر الجنسيات» من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ والتحالف الاستراتيجي، وبما يشكل «قوة» مشتركة ضاغطة على جهاز الدولة.

ج - تزايد اندماج الشركات الكورية، في صيغة تقسيم العمل الدولي، في صورتها المحددة في التسعينيات وما بعدها، والقائمة على ما يسمّى «نظم الابتكار».

ففي حقبة الدفعة الإنمائية (١٩٦٠ - ١٩٨٠) وما تلاها عبر فترة التكيّف الهيكلي في أوائل الثمانينيات، كان الاندماج يأخذ صورة «التعميق الصناعي» التدريجي باتجاه التحول من السلع الكثيفة العمالة (المنسوجات والملابس الجاهزة أساساً) إلى السلع الكثيفة رأس المال (الصلب والبتروكيميائيات وبناء السفن... الخ) كما أشرنا سابقاً... وكانت جهود البحث والتطوير (R&D) محدودة نسبياً، ولم تكن هناك قدرة علمية على المستوى الكفيل بالدفع الذاتي أو الداخلي للنمو الاقتصادي، كما لم تكن الصناعات والمنشآت الصغيرة من النوع الموجه نحو البحث والابتكار (Start Up)، وبالتالي فقد كانت درجة اعتماد الشركات الكورية الكبرى على

(١٥) انظر : Martin Khor, «Globalization and the South: Some Critical Issues», UNCTAD, Discussion Papers, no. 147 (April 2000), p. 3.

نظائرها من اليابان وأمريكا مرتفعة نسبياً، وبالتحديد في المكوّنات الإلكترونية الدقيقة، وما يرتبط بها من قمم التكنولوجيا العالية.

وأما في التسعينيات، فقد أخذ الاندماج صورة المشاركة - على مستوى أدنى - في موجة الابتكار العالمي ضمن المدد المتسارع للتكنولوجيا العالية، وهو ما سمح بخروج بعض الشركات الكورية على الساحة العالمية، كشركات عابرة للجنسيات، كما أشرنا.

د - إن التطور الاقتصادي والتكنولوجي الكوري قد تم في إطار الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية، والارتباط التكنولوجي المدني باليابان. وتمثل هذه الثنائية «عقدة» النموذج الكوري للتنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين. فمن جهة أولى، برغم التوجه ذي النزعة الاستقلالية جزئياً عن الاستراتيجية الأمريكية، وخاصة باتجاه موضوع «الوحدة» مع كوريا الشمالية - وهو ما يتضح خلال الأعوام الأخيرة - إلا أن ذلك لا يؤثر في قوة الارتباط العضوي بأمريكا استراتيجياً، سواء من حيث العلاقة مع كوريا الشمالية نفسها أو مع القوى الآسيوية الكبرى: اليابان، والصين، وتجمّع الآسيان.

ومن جهة ثانية، فإن العلاقات التكنولوجية بين الشركات الكورية واليابانية تمثل قيداً وفرصة في الوقت نفسه على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

... باختصار، إن أهم معالم «الاستمرارية» في طريقة التعامل الكوري مع العولمة منذ مطلع التسعينيات (بل ومنذ أواخر الثمانينيات) تتمثل في الاندماج الاقتصادي المتزايد في المنظومة العالمية للدول الصناعية، وفتح أو «لبرلة» المعاملات الاقتصادية الخارجية. . . وإن كان من المهم أن نلاحظ قيام كوريا بعد وقوع الأزمة، بوضع قيود على تحويلات رأس المال، بغرض الحدّ من حركة «الأموال الساخنة» وطابعها المضاربي، بما لذلك من آثار سلبية في توازن وعافية الاقتصاد الكوري، على نحو ما اتضح من مسلسل الأزمة.

ويضاف إلى الاتجاه نحو ضبط لبرلة حركات الأموال، اتجاه آخر إلى ضبط لبرلة التجارة بتوجّه مواز إلى التوسع في «إحلال الواردات»، عن طريق تقليل الواردات، وإحلال الإنتاج المحلي - جزئياً - بدلاً منها.

ثانياً: دور الدولة في المجال الاجتماعي، والسياسة الاجتماعية

١ - أنواع السياسات الاجتماعية للدول المختلفة

يمكن تقسيم أنواع السياسات الاجتماعية للدول المختلفة بصفة عامة، بحسب مضمونها الأساسي، إلى ما يلي:

أ - سياسة الرفاهة الاجتماعية، وهي بالأحرى سياسة لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن، بطريقة معقولة ومتناسبة مع المعايير العصرية. وقد سادت سياسات ونظم الرفاه الاجتماعي في دول غرب وشمال أوروبا خلال مرحلة بعد الحرب العالمية الثانية، لمدة ثلاثة

عقود تقريباً، أي حتى منتصف وأواخر السبعينيات.. وتم ذلك تحت مظلة «الفكر الكينزي» القائم على تدخل الدولة للمساعدة في علاج إخفاقات الأسواق في تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل أو قريباً منه.

ب - توفير الخدمات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة، ويعبر عنها بالمعنى الواسع من خلال «التنمية الاجتماعية».

ج - التنمية البشرية، وتُعنى برفع مستوى الحياة الى الحدّ اللائق بالإنسان في المجتمع المعاصر، وهو ما يتحقق بتوفير فرص التشغيل وكسب الدخل، والقدرات التعليمية والصحية.

ومن أهم محاور «التنمية البشرية» مواجهة ما يسمّى «الفقر البشري»، بمعنى الحرمان من القدرات اللائقة، تعليمياً وصحياً، ومواجهة الفقر بوجه عام.

وبينما يمكن اعتبار «سياسات الرفاهة» خاصة بالدول المتقدمة والغنية عموماً، فإن كلاً من «الخدمات الاجتماعية» و«التنمية البشرية» لها صفة العمومية، إذ تنطبق على المجتمعات بمختلف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن قضية الفقر والفقر البشري تمثل أولوية بالنسبة إلى الدول النامية والأقل نمواً.

د - الحماية الاجتماعية، وتتعلق برعاية الفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطي من سلم الدخل، في العالم النامي على وجه التحديد.

هـ - شبكات الأمان الاجتماعي، وتعتبر نوعاً خاصاً من أنواع الحماية الاجتماعية، إذ توجّه إلى الفئات المهمّشة والمعرّضة بصفة دائمة للانكشاف (Vulnerability)، وتوجد في الأنواع المختلفة للنظم الاجتماعية.

وبالنسبة إلى البلدان الآسيوية، موضوع الدراسة، فهي بوجه عام بلاد متوسطة الدخل، إلا أنها - بالتعريف - تقع بين مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، ومجموعة الدول الغنية أو المرتفعة الدخل، وبذلك فإن السياسات الاجتماعية الأكثر انطباقاً عليها من بين الأنواع الخمسة السابقة، هي السياسات الموجهة إلى التنمية الاجتماعية والبشرية من ناحية أولى، وشبكات الأمان من ناحية ثانية.

ولمّا كانت هذه الدراسة معنية، في نهاية الأمر، بالمقارنة بين الدول الآسيوية ومصر، فمن اللازم أن نشير الى أن مصر تقع في موقع أدنى من الدول الآسيوية من حيث مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى الدخل. وهي تعتبر من ثم دولة واقعة على الحدّ الفاصل بين المجموعة المنخفضة الدخل والمجموعة المتوسطة الدخل، أو ضمن الشريحة المنخفضة من المجموعة المتوسطة. وأقرب السياسات انطباقاً على مصر هي تلك الخاصة بمواجهة الفقر والفقر البشري من ناحية أولى، وبالحماية الاجتماعية وشبكات الأمان من ناحية ثانية. ولكن الجانب المتعلق بالتنمية الاجتماعية البشرية، وخاصة ما يتعلق بالمنظومة التعليمية، وإلى حدّ

ما الصحية، يمثل جانباً مهماً من الجوانب القابلة للمقارنة بين البلدان الآسيوية ومصر.

وعودة إلى البلدان الآسيوية، نلاحظ أنه تفصلها، أو تفصل معظمها، فجوة التطور والدخل عن الدول الغنية، كما تتمثل في غرب وشمال أوروبا. ولذلك، فإن نظم الرفاهة الأوروبية - على النمط الكينزي - تصلح للاستلها في آسيا، في المرحلة الزمنية التي تستشرفها الآن، باعتبارها تمثل «مستقبلها الاجتماعي» بمعنى معيّن.

أما أكثر ما يهيمّ آسيا، وهو التنمية الاجتماعية والبشرية وشبكات الأمان، فيمكن أن تستفيد ممّا يخصّها في التجربة التاريخية لأوروبا الغربية والشمالية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وبالمثل، فإن مصر والدول التي تماثلها أو تتقارب معها في مستوى التنمية والدخل، تفصلها فجوة التنمية والدخل عن البلدان الآسيوية، أو «شرق آسيا» باختصار، ولذلك فمشكلاتها الاجتماعية ذات الأولوية، والمتعلقة بمواجهة الفقر والانكشاف الاجتماعي، تختلف عن المشكلات الآسيوية، ولكنها يمكن أن تستفيد الكثير من التجربة الآسيوية، من خلال خبرتها التاريخية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات في المجال الاجتماعي، وفي مجال الخدمات والتنمية الاجتماعية والبشرية عموماً، ومن حيث المنظومة التعليمية والصحة بصفة خاصة، والمنظومة التعليمية بصفة أخص. فمصر سوف تستشرف مرحلة التنمية البشرية والاجتماعية بعد أن تنتهي من حسم قضية الفقر المدقع للدخل، والفقر البشري، ولذلك تستطيع أن تستفيد الكثير من الخبرة الآسيوية في مجال الخدمات الاجتماعية والتعليمية، كما تستطيع أن تستفيد، إلى حدّ ما، في ميدان خبرة شبكات الأمان للفئات المعرضة للانكشاف، ولو كانت خبرة «سلبية» في جانب منها، خلال المراحل الأولى للتنمية الآسيوية.

ولما كان موضوع شبكات الأمان يستلزم معالجة خاصة، فلذلك نولي اهتماماً خاصاً بدور الدولة في ميدان التنمية الاجتماعية والبشرية، وخاصة من حيث الإنفاق الاجتماعي. وسوف نعطي اهتماماً أكبر لموقع التعليم ضمن الإطار العام لدور الدولة الاجتماعي، ولا سيما من خلال أداة الإنفاق العام، كما يتضح في ما يلي، بعد تمهيد عن المجالات المنظومية للسياسة الاجتماعية.

٢ - المجالات المنظومية المقارنة للسياسة الاجتماعية

بدايةً، يمكن أن نقول إن أهم المجالات «المنظومية» الرئيسة للسياسة الاجتماعية التي يمكن المقارنة التحليلية بشأنها بين مصر وآسيا، تتحدد في ما يلي:

أ - منظومة الخدمات الاجتماعية، وخاصة التعليمية - الصحية، كمحور للتنمية الاجتماعية والبشرية.

ب - منظومة خلق الدخل وتوليد فرص التشغيل (عن طريق المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة).

ج - منظومة الإقراض الصغير.

د - منظومة الدعم والتأمين والضمان الاجتماعي.

وتمثل المنظومة التعليمية والصحية بالذات ضرورة آنية ومستقبلية لمصر، في ضوء إنجازاتها في شرق آسيا التي أصبحت قابلة للمقارنة - ولو على مستوى أدنى - بالدول المتقدمة في العالم. أما موضوع «خلق الدخول وتوليد فرص العمل»، والإقراض الصغير، فكلاهما يمثل أداة لمواجهة الفقر، ويمكن بناء دروس مستفادة في ذلك من ماضي الخبرة الآسيوية في السبعينيات والثمانينيات. أما منظومة الدعم والتأمين الاجتماعي - كآلية لمواجهة الانكشاف - فربما تفصح المقارنة التحليلية عن ضعف وزنها النسبي في السياسة الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي في شرق آسيا، بينما تتأكد ضرورتها بدرجة عالية في الحالة المصرية الراهنة.

٣ - الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة

أ - الخدمات الاجتماعية، نظرة عامة

يلاحظ من واقع الدراسة المقارنة أن دور الدولة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية في شرق آسيا هو دور محدود نسبياً، حتى بالنسبة إلى بعض الدول النامية الأخرى، مما يعكس تضاداً في ما يسمّى بـ «المسؤولية العامة» (Public Responsibility). وفي المقابل، يلاحظ من واقع إحدى الدراسات المقارنة أن: «بلدان شرق آسيا تتميز بالاعتماد الزائد على الأسرة والجماعة المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية، وفي توزيع الثروة، وفي الدور القوي لمنظمات القطاع الخاص والجماعات الأهلية في هذا المجال. ويتمثل الدور الرئيس للقطاع العام وجهاز الدولة - في الميدان الاجتماعي - في الإنفاق الاجتماعي على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الابتدائي، في المقام الأول، في حين لا تعطى أولوية لشبكات الأمان الاجتماعي الهادفة إلى ضمان مستويات دنيا للدخل، حيث تتميز بالمحدودية من حيث النطاق (Scale)، والتغطية (Coverage)، والتكلفة، باستثناء حالة كوريا بعد العام ١٩٩٧. ويتوجه معظم موارد الدولة في المجال الاجتماعي في جميع البلدان الآسيوية المعنية إلى موظفي الحكومة أو جهاز الخدمة المدنية. ورغم الإنجازات المحققة في مجال الصحة العمومية والتعليم العام وخفض الفقر، فإن هناك جوانب قصور واضحة، وخاصة من حيث: معدلات التسرب المدرسي، وظروف العمل، وأنماط «الاستبعاد الاجتماعي» لجماعات اجتماعية بعينها»^(١٦).

وتأكيداً للحقائق المتضمنة في الفقرة المقتبسة السابقة، تورد الدراسة المشار إليها الجدول الرقم (٢)^(١٧):

Ian Gough, «Welfare Regimes in East Asia and Europe Compared,» in: *New Social Policy Agendas (١٦) for Europe and Asia: Challenges, Experience, and Lessons*, edited by Catherine Marshal [et al.], (New York: World Bank, 2003).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٠٠.

الجدول الرقم (٢)

معدل الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي

النفقات العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)					الإنفاق الكلي للحكومة في العام ١٩٩٦ (بالمئة) من الناتج المحلي الإجمالي	الدولة
إجمالي الخدمات الاجتماعية في ١٩٩٧ (نسبة)	إجمالي التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي (بالمئة)	التأمين الاجتماعي (١٩٩٠ - ١٩٩٧) (أحدث المتاح بالمئة)	الصحة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ (أحدث المتاح من البيانات بالمئة)	التعليم في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (المتوسط بالمئة من الناتج)		
٥١,٩	١١	٥,٢	١,٩	٣,٩	٢١,٢	كوريا
٤٢,٥	٨,٢	١,٤	١,٤	٥,٤	٢٢	ماليزيا
٣٩,١	٥,٩	٠,٧	١,٣	٣,٩	١٤,٣	تايلندا
٢٦,٥	٦	٢,٨	٠,٧	٢,٥	١٨,٥	الفلبين
٣٦,٢	٣,١	١,١	٠,٧	١,٣	١٤,٨	إندونيسيا
٣٩,٢٤	٦,٨٤	٢,٢٤	١,١٩	٣,٤١	١٨,١٦	متوسط عام

ويمكن أن نخلص من الجدول الرقم (٢) إلى أن الحصة الإجمالية للإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي، في شرق آسيا، تبلغ في المتوسط ٦,٨٤ بالمئة. وفي المقابل، يلاحظ أن الخدمات الاجتماعية تشكل نسبة عالية نسبياً من الإنفاق الحكومي الكلي (٣٩,٢٤ بالمئة في المتوسط).

وتعني الحقيقة السابقة، بشقيها، أنه برغم ارتفاع حصة الخدمات الاجتماعية من الإنفاق العام، إلا أن أدوار الفواعل غير الحكومية ذات وزن نسبي مرتفع في الإمداد بهذه الخدمات والإنفاق عليها، وهي القطاع الخاص، والأسر المعيشية، والجماعات المحلية والأهلية.

الجدول الرقم (٣)

أدوار مختلف القطاعات في تشكيل المنظومات الاجتماعية

الأسرة	الجماعات المحلية	السوق والقطاع الخاص	دور الدولة	البيان
		شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا	التعليم
شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا	الصحة
دول جنوب أوروبا في الاتحاد الأوروبي / وشرق آسيا		الاتحاد الأوروبي وشرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	Pensions المستحقات الضمانية والتأمينية
دول جنوب أوروبا في الاتحاد الأوروبي / وشرق آسيا			الاتحاد الأوروبي	شبكة الأمان

وللتدليل على الحقيقة نفسها، يمكن إيراد الجدول الرقم (٣) حول مدى «تواجد» ووضوح أدوار كل من الحكومة، وقوى السوق، والجماعات المحلية، والأسر، في تشكيل المنظومات الاجتماعية، في دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا، وفق الدراسة المقارنة المذكورة أعلاه.

ب - نظرة مقارنة بين شرق آسيا ودول أوروبا الغربية

كرّس البنك الدولي إحدى دراساته الموسّعة للمقارنة - في المجال الاجتماعي - بين دول شرق آسيا أعضاء رابطة (آسيان)، وهي كوريا وماليزيا وتايلندا والفلبين وإندونيسيا، ودول أوروبا الغربية^(١٨). وتحقق الاستفادة من مثل هذه الدراسة لسببين:

السبب الأول هو أن دول شرق آسيا المذكورة، بالإضافة إلى تايوان وسنغافورة، وإلى حدّ ما هونغ كونغ - الصين، استلهمت عموماً النموذج الأوروبي كصورة لمستقبلها، وليس لحاضرها، على كل حال، أو هكذا يفترض، إذ يعتبر نموذج «دولة الرفاهة» الأوروبي «المثل الأعلى» الذي تنشده، ولو على المستوى النظري، الدول الآسيوية الحديثة التصنيع والمصنّعة حديثاً.

والسبب الثاني هو أن هذه الدراسة، شأن «دراسات الحالة» الأخرى للبنك الدولي، غنية بالبيانات والمعلومات التي تقدم خلفية كافية نسبياً للباحثين في الموضوع.

وفي الجزء المخصّص للمقارنة بين أنظمة الرفاهة في شرق آسيا وأوروبا^(١٩)، يستخلص المؤلف أن أنظمة الرفاهة الأوروبية تتضمن «قطاعاً عاماً» كبيراً ونشطاً، وإنفاقاً حكومياً مرتفعاً، مع دور صغير للسوق، ومجال ضئيل للأسرة في تقديم الخدمات الاجتماعية، بينما أنظمة «الرفاهة» في شرق آسيا، في المقابل، تعتمد على الدور الأساس للأسرة، مع قطاع عام صغير جداً، ودور متزايد نسبياً عبر الزمن للقطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية.

ويتميّز مفهوم «نظام الرفاهة» بأنه لا يقتصر على العناصر المحددة للسياسات الاجتماعية مثل برامج شبكات الأمان، ولكنه يمتد ليشمل التعليم والصحة أيضاً، ويربط بين أدوار الفاعلين المتعدّدين من خلال جهاز الدولة، والسوق، والأسر المعيشية.

وفي ما يتعلق بالنظرة المقارنة بين أوروبا وشرق آسيا في مجال أنظمة الرفاهة، نورد الجدول الرقم (٤)^(٢٠):

(١٨) المصدر نفسه.

Gough, Ibid., p. 27.

(١٩)

(٢٠) المصدر نفسه، الجدول الرقم (١ - ٢)، ص ٣٢.

الجدول الرقم (٤) مقارنة بين أوروبا وشرق آسيا في مجال أنظمة الرفاهة

دول شرق آسيا (الآسيان)	دول الاتحاد الأوروبي (١٥) دولة/قبل توسع الاتحاد)	البيان
٣,١	٢٢,٣	متوسط دخل الفرد (بالألف دولار)
٦,٢	٢١,٣	دخل الفرد (بحسب تعادل القوة الشرائية) (بالألف دولار)
٧	٣٤,١	الإنفاق الاجتماعي العام (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
٣٩	٨٥	الإنفاق الاجتماعي العام (نسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي)
٣,٤	٥	حصة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
١,٢	٦,٨	نصيب الصحة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
٢,٢	٢٢,٣	نصيب التأمين الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
التعليم		
٦٦	٩٠	القيود في التعليم الثانوي (نسبة مئوية من الفئة العمرية المناظرة)
٢٤	٤٤	القيود في التعليم العالي (بالمئة من الفئة العمرية المناظرة)
١٠,٤	١٤,٦	متوسط سنوات الدراسة (التمدرس)
الصحة		
٣٢	٦,٦	معدل الوفيات للأطفال في سن أقل من ٥ سنوات (نسبة مئوية من الفئة العمرية للأطفال أقل من ٥ سنوات)
٦٩,٢	٧٧,٤	توقع الحياة (بالسنوات)
٥٩	٢٣	الإنفاق الصحي الخاص من إجمالي الإنفاق على الصحة (نسبة مئوية)
٨٠	١٧	كبار السن العائلين للأطفال (نسبة مئوية من الفئة السكانية كبار السن)

وبنظرة إجمالية على مفردات الجدول الرقم (٤) يتضح ما يلي:

(١) الفجوة الكبيرة بين مجموعتي المقارنة (أوروبا وشرق آسيا) من حيث نصيب الإنفاق الاجتماعي الحكومي - أو العام - من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يبلغ هذا النصيب في أوروبا نحو خمسة أضعافه في آسيا.

(٢) بينما يمثل الإنفاق الاجتماعي الحكومي في أوروبا معظم إنفاق الحكومة عامة على جميع الأغراض (٨٥ بالمئة)، فإنه يتدنى إلى أقل من نصف هذه النسبة (٣٩ بالمئة) في آسيا.

(٣) تتقلص الفجوة بين المجموعتين في مجال التعليم، إذ يبلغ نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ٥ بالمئة في أوروبا، مقابل ٣,٤ بالمئة في آسيا، وبذلك يبلغ النصيب الآسيوي نحو ثلثي النصيب الأوروبي. ويعني هذا أن التعليم يؤدي دوراً محورياً في المنظومة الاجتماعية الآسيوية.

(٤) تتسع الفجوة في مجال الصحة، حيث يبلغ نصيب الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في آسيا أقل من ١/٥ من النصيب المناظر في أوروبا.

(٥) أما في مجال التأمينات وشبكات الأمان الاجتماعي، فإن الفجوة تبدو بالغة الاتساع، بصورة تجعلها غير قابلة للمقارنة بين الطرفين، حيث تصل حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٢,٣ بالمئة في أوروبا، مقابل نسبة لا تتجاوز ٢,٢ بالمئة في آسيا، أي بما يعادل حوالي عشرة أضعاف.

وفضلاً على ضآلة الإنفاق النسبي على الأغراض الاجتماعية في آسيا، مقارنةً بأوروبا، - ما عدا حالة التعليم - فإن القدر - الضئيل المذكور - للنفقات الاجتماعية في شرق آسيا يؤول إلى فواعل غير الدولة، وهي منظمات القطاع الخاص والجماعات المحلية والأسرة، كما سبقت الإشارة.

ج - لمحة مقارنة بين شرق آسيا ومصر في مجال الإنفاق الاجتماعي

من أجل اختيار فترة مقارنة لمصر مقارنة إلى فترة المقارنة لشرق آسيا وأوروبا العائدة إلى أواخر التسعينيات، وفق الدراسة المقارنة المتاحة، نقدم في ما يلي بياناً خاصاً بالعامين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حول نسب الإنفاق الاجتماعي، موزعاً إلى بندين - بحسب تصنيف القطاعات المعتمد في تقرير البنك المركزي المصري - هما:

(١) التأمين والتأمينات الاجتماعية.

(٢) خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية^(٢١).

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٣٨١,٠٠٠ مليون جنيه، وبلغت في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (٤٠٠,٤٢٧ مليون جنيه). وقد قدرت حصة قطاع التأمين والتأمينات الاجتماعية بنحو ٩٦٦٢,٦ مليون جنيه في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ٢,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وجميعها تقريباً تقع في إطار الإنفاق العام (٩٤٦٢ مليون جنيه)، ولا يبقى للقطاع الخاص سوى ٢٠٠ مليون جنيه، بنسبة لا تزيد على ٢ بالمئة من إجمالي الإنفاق على التأمين والتأمينات الاجتماعية.

أما في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فقد بلغت قيمة التأمين والتأمينات الاجتماعية ٩٩٥٢,٥ مليون جنيه (منها ٢٠٦,٧ مليون جنيه للقطاع الخاص)، وبذلك تعادل الحصة الإجمالية للتأمين والتأمينات الاجتماعية ٢,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه. ومن ذلك، نجد أن نصيب التأمينات من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (ويتراوح ما بين ٢,٤ بالمئة و ٢,٥ بالمئة) لا يقل، إن لم يكن يزيد، عن النصيب المقابل في شرق آسيا (٢,٢ بالمئة).

ولما كانت الفترة المأخوذ عنها البيان الخاص بمصر (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)

(٢١) مأخوذ من: البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥»، الجدول الرقم (٦ - ١): الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وفقاً للقطاعات الاقتصادية بأسعار العام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. ويلاحظ إضافة «الخدمات الشخصية» إلى قطاع التعليم والصحة، ويجب أخذ هذه الملاحظة في الاعتبار عند المقارنة بين مصر والدول الأخرى التي لا تتضمن الإحصاءات الخاصة بها مثل هذه الإضافة.

متأخرة زمنياً عن فترة المقارنة لشرق آسيا وأوروبا (أواخر التسعينيات ١٩٩٦ - ١٩٩٧)، فمن المفترض أن تكون الأرقام الخاصة بآسيا قد زادت في ما بعد، ربما لتتجاوز الأرقام الخاصة بمصر. ولو افترضنا ثبات الأرقام الآسيوية، فمعنى ذلك أن التجربة الآسيوية في مجال التأمينات وشبكات الأمان لا تقدم صورة إيجابية أكثر إشراقاً مما عليه الحال في مصر، بحيث يمكن استلهاها في تطوير البعد الاجتماعي للتجربة الإنمائية المصرية.

أما خدمات التعليم والصحة - التي يضاف إليها «الخدمات الشخصية» في البيان الخاص بمصر - فبلغ الإنفاق عليها نحو ١٢,٩٤٥ مليون جنيه في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ٣,٣ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ ١٣,٣٦١ مليون جنيه في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة ٣,٣ بالمئة أيضاً.

وبإضافة التأمين والتأمينات الاجتماعية إلى التعليم والصحة، بلغت القيمة الكلية للإنفاق الاجتماعي ٢٢,٦٠٧ مليون جنيه بنسبة ٥,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. أما في العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فقد بلغت قيمة الإنفاق الاجتماعي ٢٣,٣١٣ مليون جنيه بنسبة ٥,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي مقابل نسبة ٥,٨ بالمئة لمصر في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت النسبة لشرق آسيا - كما رأينا سابقاً - ٦,٨ تقريباً، في المتوسط، في أواسط العقد السابق أو الأخير من القرن العشرين. ويفترض أن هذه النسبة زادت في ما بعد، مما يرفعها بالمقارنة بالنسبة المتعلقة بمصر، وإن لم تكن الفجوة بين الجانبين كبيرة، على كل حال. ويظلّ المجال الاجتماعي نقطة ضعف في التجربة الإنمائية الآسيوية، لا تصلح لاستلهاها أو استوحاء خبراتها كثيراً في المسار التنموي المصري والعربي، بشكل عام.

ثالثاً: دور الدولة في بناء منظومة الابتكار^(٢٢)

١ - النظام الوطني للابتكار: نشوء المفهوم وتطور الممارسة، مع إشارة مقارنة إلى الخبرة الآسيوية - اليابانية

نبدأ بعرض النظام الوطني للابتكار، كمدخل للتطوير التكنولوجي، على المستويين النظري والتطبيقي.

ومن الناحية التاريخية، فقد كان المدخل المتبع للدعوة إلى إحداث التطوير التكنولوجي للمجتمعات، وخاصة في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، يتلخص في ثنائية «السياسات والمؤسسات»، بمعنى اتباع سياسات للعلم والتكنولوجيا قادرة على إحداث التطوير المنشود، جنباً إلى جنب مع بناء المؤسسات العلمية والتكنولوجية، وخاصة في ميدان

(٢٢) انظر: Shahid Yusuf [et al.], *Innovative East Asia: The Future of Growth* (New York: World Bank, 2003); Shahid Yusuf [et al.], eds., *Global Production Networking and Technological Change in East Asia* (New York: World Bank, 2004), and Joonghae Auh and Derek H. C. Chen, eds., «Korea as Knowledge Economy,» Korea Development Institute and World Bank Institute (2007).

«البحث والتطوير». وقد تَمَّت هذه الدعوة أساساً بمبادرة من الأمم المتحدة، وخاصة لجنة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا، ومنظماتها المتخصصة، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وترافقت الدعوة مع بروز مفهوم التنمية، وإنجاز بعض تجاربها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد تجسّد المدخل المذكور في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، الذي عقد في فيينا في العام ١٩٧٩، وسبقته مؤتمرات إقليمية سارت على المنوال نفسه، ومنها مؤتمر «كاسترب» - للمنطقة العربية - في العام ١٩٧٦. ومع تنامي الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد في عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، والتقدم الذي سجلته مدرسة «التبعية» على مستوى الفكر التنموي، قام اهتمامٌ موازٍ بقضية التبعية التكنولوجية، وتبلور مدخل جديد للتطوير التكنولوجي، في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقوم على مفهوم «القدرات التكنولوجية»، بمعنى بناء القدرات «الصلبة» و«الناعمة» للعلم والتكنولوجيا، على ساقين من: صناعة الآلات والمعدات من جهة، والقوة البشرية من الكفاءات العلمية والتكنولوجية (العلميين والمهندسين) من جهة أخرى.

ومنذ أواسط الثمانينيات، ومع خفوت صوت دعاة مقاومة التبعية، وتغيير النظام الاقتصادي العالمي، بدأت محافل الأمم المتحدة بالاهتمام بمقترح جديد للدعوة إلى التطوير التكنولوجي، يقوم على مفهوم «المنظومة العلمية والتكنولوجية»، مع الاعتماد في ذلك على آلية ثلاثية مكوّنة مما أطلق عليه: المدخلات، والعمليات والمؤسسات، والمخرجات. وقد تجسّد أكمل استخدام لهذا المقترح على المستوى العربي في الوثيقة المسماة «استراتيجية تطوير العلم والتقانة في الوطن العربي» التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتم نشرها في العام ١٩٨٩. وقصدت هذه الوثيقة بـ «المدخلات»: الكوادر البشرية والموارد المالية؛ وبالمخرجات: الإنتاج العلمي ومستوى الكفاءات من ناحية أولى، ومنتجات العلم والتكنولوجيا كبراءات الاختراع من ناحية ثانية.

وقد ظلّ هذا المقترح، أو المدخل المنظومي، يمثل الطريقة الأساسية المتبعة في استكشاف وتحليل سبل التطوير للأوضاع العلمية والتكنولوجية، على المستويين العالمي والعربي، وخاصة من خلال أعمال أسرة الأمم المتحدة، حتى أواخر التسعينيات من القرن المنصرم.

بيد أن الدول الصناعية المتقدمة، الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية، انخرطت خلال الثمانينيات والتسعينيات، في طور متصاعد من حمّى السباق التجاري والتكنولوجي، تحت مظلة بناء القدرة القومية التنافسية.

وقد استطاعت الولايات المتحدة في عقد التسعينيات، أي في فترة ولاية كلينتون، إلى حدّ كبير، أن تنجح في بلورة مفهوم متكامل للقدرة الوطنية التنافسية، وفي تطبيق سياسة متكاملة مجسّدة لها، هي سياسة التنافسية، مع الاستهداء بالمفاهيم البازغة حول «الميزة التنافسية للأمم».

وكانت نتيجة ذلك أن احتلت الولايات المتحدة موقع الصدارة بغير منازع طوال التسعينيات، وفي مستهل القرن الجديد، في ما سمّي بالتكنولوجيا العالية، وخاصة في

تكنولوجيا الاتصالات - المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وذلك مقارنةً بكلٍّ من اليابان وأوروبا الغربية. وكانت الشركات الأمريكية للتكنولوجيا المتقدمة (وفق مؤشر «ناسداك») الفرس الراح في السباق الجديد.

وتبيّن أن وراء الصدارة الأمريكية المشار إليها حقيقة أساسية، فحواها أنه ليس المهم في حدّ ذاته بناء منظومات وقدرات علمية وتكنولوجية، ولكن الأهم، في مضمار التطوير التكنولوجي الذاتي والفوز في السباق التنافسي مع الآخرين، هو بناء القدرة على الابتكار؛ ابتكار المنتجات والعمليات الإنتاجية، من خلال بناء منظومة وطنية متكاملة للقدرة الابتكارية. وقد وعت اليابان وأوروبا الغربية الدرس، وعكفت كل منهما، برغم المصاعب، على تأسيس وتفعيل مثل تلك المنظومة الوطنية للابتكارات.

وفي غمار هذا التحوّل العالمي الكبير، أخذ الفكر العلمي والتكنولوجي يمارس مهمته للتمهيد والسبق والريادة في طرح الفكرة الجديدة، فكرة نظام الابتكار من ناحية، وفي مواكبة التحوّل وتعبّقه بالتحليل والتعليل من ناحية أخرى.

وكانت نتيجة ذلك حدوث انتقال في مركز الثقل للدعوة الفكرية والسياسات من مقولة «المنظومة العلمية والتكنولوجية»، المقفلة والصماء إلى حدّ بعيد، إلى مقولة «المنظومة الابتكارية» الرحبة، والثرية بقوة الحياة. وهذا ما يطلق عليه «التحوّل في المنظور العلمي والتكنولوجي» (Science and Technology Paradigm Shift)، ويقصد به التحوّل من «منظومة العلم والتكنولوجيا» إلى «النظام الوطني للابتكار»، ومن سياسة العلم والتكنولوجيا إلى سياسة الابتكار.

وتبلور هذا التحوّل في المنظور، بصفة تامة، عبر عقد التسعينيات، وخاصة في آخر العقد وأوائل القرن الجديد. ونشير في هذا المجال إلى واقعتين:

(١) الواقعة الأولى هي اجتماع مجموعة الخبراء حول استراتيجيات وسياسات العلم والتكنولوجيا للقرن الحادي والعشرين في آذار/ مارس ١٩٩٩، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لمنطقة غربى آسيا، حيث أكدت التوصية الأولى من التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع، حقيقة التحوّل الجديد، تحت عنوان: «العلم والتكنولوجيا في مقابل سياسات الابتكار، تغيير المنظور».

(٢) الواقعة الثانية هي عقد المؤتمر الدولي الثالث حول سياسة التكنولوجيا وعملية الابتكار، في مدينة أوستن بالولايات المتحدة في الفترة من ٣٠ آب/ أغسطس حتى ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، وقدمت فيه أبحاث عديدة عن الصلة بين الابتكار والتطوير التكنولوجي، ومن بينها ما تقدم به فريق بحث ياباني (شومبيتر تامادا وآخرون) بعنوان: «التحوّل في منظور السياسة في اليابان، من سياسة العلم والتكنولوجيا إلى سياسة الابتكار» (Policy Paradigm Shift in Japan from Science and Technology Policy to Innovation Policy).

ومن بين ما جاء في هذا البحث نقرأ ما يلي: «لقد أخذت الصناعات اليابانية في فقدان تنافسيّتها نسبياً في عصر المعلومات الجديد، ولذلك شرعت الحكومة اليابانية في إعادة صياغة

منظور سياسة العلم والتكنولوجيا، بل وأن تتحول عنه إلى تبني المنظور الجديد لسياسة الابتكار. وفي هذا الإطار يصبح تسريع معدل الابتكار مرهوناً بتعزيز ديناميات النظام الوطني للابتكار».

وتدل هاتان الواقعتان على تبلور وترسخ المفهوم الجديد (لنظام الوطني للابتكار) في العالم الصناعي الرأسمالي، وبدء انتقال المفهوم إلى العالم النامي عبر منظمات الأمم المتحدة.

وهكذا أثمرت، إلى حد كبير، الجهود العلمية الحثيثة التي بذلها الباحثون الرواد منذ أوائل التسعينيات، وخاصة في كل من الولايات المتحدة واليابان. ونقصد هنا أعمال كتاب، في مقدمتهم ريتشارد نيلسون، وناتان روزنبرغ، من الولايات المتحدة، في كتابهما المعنون: *National Innovation Systems* الصادر عن دار جامعة أوكسفورد في العام ١٩٩٣.

ومن اليابان، نذكر، بصفة خاصة: أكيرا جوتو وزميله أوداجيري هيرويوكي، في كتابهما: *Innovation in Japan* الصادر في العام ١٩٩٧. هذا من ناحية المفاهيم، أما من ناحية الممارسة التطبيقية، فقد تبلورت، إلى حد بعيد، الملامح الأساسية لنظم الابتكار الكبرى في العالم، فنظام الابتكار الياباني يقوم على قدمين، هما النظام الإنتاجي، والسياسة العامة.

وقوام النظام الإنتاجي هو المنشآت الإنتاجية والشركات المتخصصة، حيث تبني قدرات البحث والتطوير (R&D) وقدرات الابتكار الصناعي التطبيقي، في توزيع بديع للعمل والمهام بين الشركات الصغيرة الكثيفة البحث والتطوير، والقادرة على ابتكار الاختراعات في ما يسمى «Start-ups» والشركات الكبرى والكبيرة والقادرة على «تجسير» الاختراع والابتكار، ونشره ونقله إلى المستخدم الأخير.

ومحور السياسة العامة هو «الإرشاد القيادي» من خلال قيام الدولة برسم التوجهات، وتقديم الدعم المالي الحكومي، ورسم سياسة التوزيع القطاعي للتمويل المصرفي، وفتح قنوات التسويق والتصدير والتفاوض مع الحكومات الأجنبية. وتقوم على مهمة الإرشاد القيادي المذكور مجموعة من «المؤسسات»، في مقدمتها «وزارة التجارة والصناعة الدولية» (MITI)، و«وكالة العلم والتكنولوجيا» (STA).

أما نظم الابتكار في الدول الأوروبية، فتقوم على نوع من التوفيق المرن بين المنشآت الصناعية والمؤسسات العامة، وخاصة في أوروبا الغربية، وإن كانت دول شمال أوروبا أكثر ميلاً إلى تأكيد دور المؤسسات والسياسات العامة.

أما الولايات المتحدة، فإنها ترجح كفة المنشآت الصناعية الخاصة الكبرى، وتربطها بسياسة تنافسية وابتكارية شاملة، مع الاعتماد على آلية العقود الحكومية والعسكرية، في إطار استراتيجيا علمية ومعرفية يساعد في رسمها كل من البيت الأبيض والكونغرس و«مؤسسة العلوم».

أما في الدول النامية (الحديثة التصنيع) في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن نظم الابتكار تتأرجح بين هذه الأقطاب جميعاً، محققة درجات متفاوتة من حظوظ النجاح والإخفاق، خاصة في كوريا الجنوبية وتايلندا والبرازيل.

ولم يقدّم أيّ من البلدان العربية حتى الآن بناء نظام وطني حقيقي للابتكار، حتى أكثرها تطوراً من الناحية العلمية والتكنولوجية - مصر.

٢ - لمحة عن مجتمع الابتكار والمعلومات المستقبلي في كوريا

وجدنا هذا المصطلح: «Ubiquitous» مستعملاً كصفة مميزة لمجتمع المستقبل، في وثيقة صادرة عن وزارة المعلومات والاتصالات في كوريا الجنوبية، وعنوانها الكامل هو:

U-KOREA Master Plan to Achieve

The World's First Ubiquitous Society

ويلفت النظر في هذا العنوان المركّب أمران: الأمر الأول أن الجهات المسؤولة في كوريا الجنوبية تبنت الوثيقة المعدّة من طرف وزارة المعلومات والاتصالات، كدليل إرشادي للاستراتيجية العليا للدولة في ميدانها، وهذا ما يدل عليه التعبير U-KOREA. والأمر الثاني أن الوثيقة بلغت من الطموح حدّاً جعلها تبوح بهدف يبدو عسيراً: تحقيق أول مجتمع من هذا النوع في العالم. يتأكد هذان المعنيان من قيام رئيس الوزراء الكوري بتصدير وثيقة الخطة برسالة منه تتقدمها العبارة التالية: «إن التطبيق الناجح للخطة المذكورة، ومشروع التحويل (المعلوماتي) لكوريا، سوف يحققان التقدم لكوريا، ويقيمان أول مجتمع من هذا النوع في العالم».

ونعود إلى ما بدأنا به، ونحاول البحث عن مدلول الكلمة المفتاحية: Ubiquitous. فماذا تعني بالنسبة إلى كوريا؟ لا يفيدنا كثيراً أن نبحث في «المعنى القاموسي» الكامن في بطون المعاجم، وينصرف إلى شيوع أو انتشار شيء ما أو ظاهرة معينة، وإنما الأهم أن نبحث في «المعنى الاصطلاحي» مدلولاً ودلالة، في سياق «اللغة/ الممارسة». وهنا يتبيّن أن المدلول العام للمصطلح في ما يتعلق بتجربة كوريا الجنوبية هو: إقامة المجتمع المبني على نشر وتعميم تكنولوجيا المعلومات (IT) وتيسيرها للجميع، من حيث استخدام الأجهزة الحاسوبية المتطورة والموصولة بالشبكات الإلكترونية ضمن عالم الفضاء «السيبراني». ويتم ذلك بالتطبيق على خمسة مجالات رئيسية:

- الحكومة (أو الإدارة العامة).

- البيئة (وخاصة الأرض).

- الحيّز الاقتصادي.

- الأمان الاجتماعي.

- نوعية الحياة.

وتقدم الوثيقة سياسات وإجراءات تفصيلية في كل من هذه المجالات، سعياً إلى تحقيق هدفها الأثير الطموح، وهو إتاحة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة للجميع، وفي كل ميادين الحياة، ومن ثم بناء أول «مجتمع ميسر للمعلومات والاتصالات» (Ubiquitous) على مستوى العالم ■